مكانة المصطلح في الفكر العربي

The position of the term in Arab thought

د. بشير حرشاية

المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة (الجزائر)

gazzalla1977@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/18 **تاريخ القبول: 2020/10/12**

ملخص:

لا اختلاف في أنّ المصطلح يمارس دورا فاعلا في مسألة تكوين المعرفة بما هي حمولة دلاليّة وثقافيّة، ولكن مثل هذه الصورة لها وجهها التبادلي – الجدلي، بما أنّ المصطلح لا يخرج عن مقولة أنّ المعرفة هي بيئة تتكاثف فيها الدلالات وتتوالد وتتناص تحت ضاغطة الحاجة الإجرائيّة، وهذا يساهم في صياغة شكل المصطلح ومفهومه، لذلك يكون المصطلح منتَجا ثقافيّا لا يغادر ضوابطها أو معاييرها، على اعتبار أنّه وجه من وجوه التواضع التوافقي بين من لهم أهليّة التوليد والصياغة المنتسبين إلى فضاء دلالي له خصوصيّته، دافعهم حاجة مشتركة إلى توحيد الخطاب أو تخصيصه ضمن سياق معيّن تمييزا له عن الدلالة العفويّة أو المتداول الجمعي– العامي، وللتعرف على مدى اهتمام العرب بالمصطلح، وكيف كانت نظرتهم إليه، حيث انطلقنا من إشكالية: ما المكانة التي حظي بها المصطلح عند العرب؟.

الكلمات المفتاحية: مكانة، مصطلح، فكر، تراث، عرب، طرق.

Abstract:

There is no disagreement about the active role that the term can play with relatgion to the issue of knowledge formation. It is a semantic and cultural load, but such an image has its reciprocal-dialectical aspect, since the term does not deviate from the saying that knowledge is an environment in which semantics condense, reproduce and interchange under the

pressure of procedural need, and this Contributes to the formulation of the term and its concept, so the term is a cultural product that does not depart from its controls or standards, considering that it is an aspect of consensual modesty between those who have the capacity to generate and formulate who belong to a semantic space that has its own, motivated by a common need to unify the discourse or customize it within a specific context In order to distinguish it from the spontaneous or collective-colloquial connotation, and to know the extent of Arab interest in the term, and how they view it, we started from a problematic: What is the status that the term has acquired among Arabs?

***Keyword*:** Status, Term, Thought, Heritage, Arab, Methods**.**

مقدمة:

المصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حد تعبير الخوارزمي. وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العِلم، لأنّ المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. وقد ازدادت أهميّة المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنّه "مجتمع المعلومات" أو "مجتمع المعرفة" حتّى أنّ الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا بالنمسا اتّخذت شعار "لا معرفة بلا مصطلح". فعمليات الإنتاج والخدمات أصبحت تعتمد على المعرفة، خاصّة المعرفة العلميّة والتقنيّة. فبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، غيّرت الشركات أدوات التصميم والإنتاج فأخذت تصمّم النموذج المختبريّ لمنتجاتها وتجرّبه بالحاسوب قبل أن تنفّذه في المصنع. كما أنّها لم تعُد ملزمة بالقيام بجميع عمليات التصنيع في مكان واحد وبصورة متعاقبة، وإنّما أصبح بالإمكان تكليف شركات متعدّدة بتصنيع الأجزاء المختلفة في وقت واحد، ثم تقوم الشركة المنتجة بتجميع أجزاء المنتج وتسويقه. وأدّت هذه التطورات إلى الإسراع في التنفيذ وتخفيض التكلّفة، وتحسين الإنتاجيّة، وزيادة القدرة التنافسيّة لتلك الشركات. ونتيجة للثورة التكنولوجيّة المعاصرة، حصل اندماج وترابط بين أنواع المعارف والتكنولوجيّات المختلفة أدّى

إلى توليد علوم جديدة، وصناعات جديدة، وخدمات جديدة. وظهرت في السوق سلع وخدمات مبنيّة على تحويل المعارف إلى منتجات، تُسمّى بالسلع والخدمات المعرفيّة. ولهذا اعتبرت النظرياتُ الاقتصادية الحديثة المعرفةَ عاملاً "داخلياً" يدخل بصورة مباشرة في معادلة النمو، بعد أن كانت النظريات الاقتصاديّة القديمة تعد المعرفة عاملاً "خارجياً". فكلّما انتشرت المعرفة بين أفراد المجتمع، تحسّن أداؤهم، وارتفع مردودهم الاقتصاديّ. واللغة وعاء المعرفة، والمصطلح هو الحامل للمضمون العلميّ في اللغة، فهو أداة التعامل مع المعرفة، وأسّ التواصل في مجتمع المعلومات. وفي ذلك تكمن أهميّته الكبيرة ودورهالحاسم في عمليّة المعرفة.

إنّ نشأة المصطلح العلمي – بصفة عامة – تعد ظاهرة من الظواهر اللغوية الحضارية التي تحدث عادة بظهور أو انبثاق مفهوم جديد لا يتوفر على مقابل له في لغته، فيكرس المختصون جهودهم من أجل وضع مقابل لذلك المفهوم من لغتهم.

وإذا كان الباحثون يجمعون على أن المفكرين العرب القدامى تناولوا الظاهرة الاصطلاحية باعتبارها ظاهرة فكرية لا باعتبارها علما مستقلا، فإن الغربيين (الأوروبيين خاصة) استطاعوا صياغة قانون لوضع المصطلحات وتصنيفها مع بداية القرن 19 م. ثم توالت الجهود والمساعي على الصعيدين العربي والأوربي فظهرت المؤسسات والمجامع اللغوية التي تحمل على عاتقها سن قوانين لتوحيد جهود وضع المصطلح أو ترجمته أو تعريبه، وتجميع ذلك في معاجم متخصصة قصد تعميمها على القراء.

1/ المصطلح في التراث العربيّ

قد ورد عن العرب استخدام لفظ مصطلح إلى جانب استخدام لفظ اصطلاح وسنقتصر في بحثنا هذا على استخدام ما يشيع أكثر بين الدارسين وهو لفظ (مصطلح) إلا إذا ورد نص صريح باستخدام اللفظ الآخر (اصطلاح)[1].

أدرك العرب القدماء أهمّيّة المصطلح ودوره في تحصيل العلوم. فقال القلقشندي (المتوفى سنة 821هـ/1418م) في كتابه "صبح الأعشى" إنّ معرفة المصطلح هي اللازم المحتَّم والمهمّ المقدَّم، لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه.

إن الصنيعةَ لا تكونُ صنيعةً حتّى يُصابَ بها طريفُ المصْنعِ"[2].

ونوّه التهاونيّ في مقدّمة كتابه المشهور "كشاف اصطلاحات الفنون"، الذي جمع فيه أهمّ المصطلحات المتداولة في عصره وعرّفها، بأهمية المصطلح فقال: إنّ أكثر ما يحتاج به في العلوم المدوّنة والفنون المروَّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإنّ لكلٍّ عِلم اصطلاحاً به إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلاً ولا إلى فهمه دليلاً"[3].

وعرّف اللغويون العرب القدامى المصطلحَ بأنّه لفظ يتواضع عليه القوم لأداء مدلول معيّن، أو أنّه لفظ نُقل من اللغة العامة إلى اللغة الخاصة للتعبير عن معنى جديد. فقال الجرجاني (740 - 816هـ/ 1340 - 1413م) في تعريف الاصطلاح في كتابه "التعريفات" "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسمٍ ما، يُنقل عن موضعه". ثم أضاف وكأنّه يتحدث عن بعض طرائق وضع المصطلح: "إخراج اللفظ من معنى إلى آخر لمناسبة بينهما"[4].

وعرّفه أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ/1683م) في "الكلّيّات" "الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغويّ إلى معنى آخر لبيان المراد"[5].

وعرّفه مرتضى الزَّبيديّ في معجمه "تاج العروس" بأنّه: "اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[6].

ويلخّص الدكتور أحمد مطلوب، الأمين العام للمجمع العلميّ العراقيّ، الشروط الواجب توفرها في المصطلح والتي يمكن أن نستشفّها من التعريفات السابقة فيما يأتي:

- اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلميّة.
- اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغويّة الأولى.
- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغويّ (العام)"[7].

2/ بدايات المصطلح عند العرب

يمكن التأريخ لانطلاقة المصطلحية العربية ببدء ظهور الأبحاث الإسلامية حول القرآن والحديث والسيرة النبوية، حيث بدأت تأخذ مكانتها في ركب الحضارة، وتفرض نفسها أثناء تدوين العلوم، حيث: «أصبح لدارس الإعجاز مصطلحه، وكذلك دارس التفسير

والسيرة والمغازي والتاريخ وغير ذلك من العلوم النقلية التي شكلت اللبنات الأساسية في بنية الثقافة العربية الإسلامية»[8].

كما كثر الاهتمام بمسألة الاصطلاحات أو الحدود والتعريفات (كما يرد في بعض الأحيان)، بعد انتشار العلوم العقلية، لذا يعتقد أن يكون المتكلمون من رواد المعتنين بالمصطلح.

ويزداد الاهتمام بالمسألة المصطلحية مع استيراد العرب للعلوم اليونانية والهندية والفارسية من منطق وفلسفة ورياضيات وغيرها، مما أدى إلى قيام علمائنا الأوائل بمحاورة لغتهم والتفتيش عن كنوزها الدفينة، مستعينين بوسائل شتى مثل: الوضع والقياس، والاشتقاق والنحت، والترجمة والتعريف وهلم جرا... بهدف إبداع حدود العلوم ومصطلحاتها ورسومها وتعريفاتها، حتى يسدوا العجز المصطلحي الذي عانوا منه في تلك الفترة.

لاحظ علماؤنا الأولون أن اللغة يحكمها قانون التطور في كلّ عصر وكل حال، هذا التطور يؤهلها لمسايرة الرؤى والمخترعات التي يموج بها العصر؛ لأنّ القاعدة تقول: «إذا اتسعت العقول وتصوراتها اتسعت عباراتها»[9].

وعن آليات وضع المصطلح عند العرب القدامى، يلخص عباس عبد الحليم عباس ما لاحظه د. أحمد مطلوب في كتابة "بحوث لغوية"، حين تحدث عن وسائل القدماء في وضع المصطلح، فوجد أنهم اعتمدوا في ذلك عددا من الوسائل[10]:

الأولى: اختراع الأسماء لما لم يكن معروفا كما فعل النحويون والعروضيون والمتكلمون وغيرهم.

الثانية: إطلاق الألفاظ القديمة للدلالة على المعاني الجديدة، على سبيل التشبيه والمجاز، كما في الأسماء الشرعية والدينية وغيرها مما استجد بعد الإسلام من علوم وفنون.

الثالثة: وهي نقل الألفاظ الأعجمية إلى العربية بإحدى الوسائل المعروفة عند النحاة واللغويين.

وهناك فريق آخر يرى أنّ بداية الاعتناء بالمسألة المصطلحية في التراث العربي كانت بسبب «فكرة محورها الصراع بين فريقين، أحدهما يرى أنّ اللغة توفيق ووحي وإلهام، والآخر يفسرها بالاصطلاح»[11].

ومهما اختلفت الآراء، فإنّ القدماء نجحوا في إثراء اللغة بمصطلحات متنوعة، تشمل مختلف الميادين، لكن المصطلحية – باعتبارها علما قائما على أسس نظرية مقنعة – قد بزغ نجمها في أواخر القرن التاسع عشر، «أما الطروحات العربية القديمة التي تمس الظاهرة الاصطلاحية فقد تناولت الاصطلاح باعتباره ظاهرة فكرية لا باعتباره علما مستقلا»[12].

إضافة إلى أنّ المفكرين العرب القدامى لم يكونوا يفصلون الظاهرة المصطلحية عن باقي العلوم؛ حيث تداخلت القضايا المتعلقة بالمصطلح بالكتابات اللغوية والمنطقية والفقهية والأصولية وغيرها.

وإذا كانت القرون الأولى من التاريخ الإسلامي قد شهدت ازدهارا علميا أسهم في الإعلاء من شأن الذات الثقافية المسلمة، فإنّ ركود البحث العلمي في القرون الموالية أدى إلى ركود اللغة أيضا، فجمدت المصطلحات طوال ستة قرون إبان الحكم العثماني التركي لأسباب عديدة. وما إن أشرقت شمس النهضة العربية الحديثة في القرن 19م حتى أشرقت معها أنوار "صحوة لغوية"، نظرا لما تيسر لها من وسائل العلم والثقافة كالصحف والكتب والمعاهد ... فظهرت المجامع العلمية واستنهضت الهمم وعادت المياه إلى مجاريها لينضب شريان اللغة من جديد.

فقد «بذل المرحوم رفاعة الطهطاوي وتلاميذه في مدرسة الألسن، جهدا متواضعا في تعريب بعض الاصطلاحات...»[13]. وتوالت النداءات في كافة أرجاء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج داعية إلى بذل مزيد من الجهد في سبيل رقي اللغة العربية سواء على مستوى المؤسسات أم على مستوى الأفراد.

وحاصل الكلام، إنّ علماءنا الأوائل طرحوا العديد من القضايا التي تخص الظاهرة الاصطلاحية سواء تعلق الأمر بالوضع أو التوحيد أو التحديد، كما أن بعضهم أبدى

موقفا متحفظا من مسألة المصطلح الدخيل، والبعض الآخر «مال إلى إنشاء رسائل في الاصطلاح أدت إلى تطوير الحركة المعجمية وظهور المعاجم الخاصة التي تحوي اصطلاحات علم من العلوم أو فن من الفنون»[14].

وتبقى مسألة الاستفادة من تراث الأوائل فيما يخص الدراسة المصطلحية ضرورة ملحة حتى: «نستمد المعاصرة من أصالتنا، فنمتلك هويتنا، ونظهر بشخصيتنا»[15].

3/ المصطلح اللغوي بين المدرستين البصرية والكوفية:

أقرّ الدارسون الذين تناولوا موضوع المصطلح اللغوي ونشأته أنّ المصطلح اللغوي نشأ في مرحلة مبكرة غير أنهم لم يستطيعوا تعيين زمن وضع المصطلح ولا تحديد دلالته الأولى وذلك لأنّ المصطلح عرف مكتوباً في زمن متأخر عن مرحلة نشوء الدرس اللغوي عند العرب، ونعني بذلك وروده في كتاب سيبويه. ولا يعني إثباته في الكتاب أن المصطلح اللغوي كان من وضع سيبويه وشيوخه الأدنين كالخليل ويونس، إذ لا بد أن تكون بعض المصطلحات قد تردَّدت على ألسنة النحاة قبل الخليل، وتوارث الخليل ومن جاؤوا بعده هذه المصطلحات وزادوا عليها تبعاً لتطور درسهم اللغوي[16].

ولما كانت من المشاكل التي عرضت لدراسة المصطلح: أصول المصطلح ومصادره؟ فإنّ الدارسين يقرّون أنّ علماء العرب في العلوم الطبيعية قد استعملوا المصطلحات غير العربية ولكن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة؛ لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدّم بتقدمه"[17].

ولحظ بعض الدارسين على استعمال سيبويه للمصطلح أنه ربما استخدم المصطلح الواحد لأكثر من مسمى، وأنه ربما "ترك أبواباً متعددة من دون وضع مصطلح لها، واكتفى بشرحها ووصفها والتمثيل لها"[18].

ولحظ دارسون آخرون أنّ المصطلحات اللغوية قد تختلف باختلاف المدرسة اللغوية فإنّ سيبويه وشيوخه من البصريين كانت لهم مصطلحاتهم التي وضعوها أو تناقلوها، وهي

التي كان لها الذيوع والشيوع بين علماء العربية، ولكن ذلك لا يعني أن أتباع المدرسة الكوفية قد استعملوا كل مصطلحات البصريين، فإن علماء الكوفة اتخذوا لأنفسهم مصطلحاتهم اللغوية الخاصة، وعزا الدارسون وضع هذه المصطلحات لرأسي مدرسة الكوفة: الكسائي والفَّراء[19].

وقد تعصب بعض الدارسين للمدرسة الكوفية فادّعى أن مصطلحاتها أكثر دقة وقرباً من المفاهيم اللغوية الدالة عليها، ومن ذلك أنّ الكوفيين يسمون (الحروف) وهي التي يسميها البصريون بحروف المعاني (أدوات)، ويرى المخزومي أن تسمية الكوفيين "أدق من تسمية البصريين في مصطلحهم هذا"، وعلل تفضيله لتسمية الكوفيين لأنها – أي الأدوات– "أصبحت رموزاً مجردة لا تدل على معنى مستقل بحيث يمكن التعبير عنه أو ترجمته، ولا يظهر معناها إلا إذا اتخذت لنفسها مكاناً معيناً في الجملة"[20].

وعلى الرغم من هذا التشيع للكوفيين وادعاء أن لهم مصطلحات خاصة بهم تختلف عما ورد عن البصريين، نحو مصطلح (الخفض) الذي هو (الجر) عند البصريين، إلا أنّ هناك من تتبع هذه المصطلحات وتوصل إلى أنّ لأغلب تسميات الكوفيين أصولاً عند البصريين، فهذا أحدهم يقول: "فكلمة الخفض التي شاعت في الاستعمال الكوفي لم يضعها الكوفيون ولم يبتكروها، وإنما أخذوها عن الخليل كما أخذوا غيرها عنه"[21].

ولحظ الدارسون أنّ التعصب هو الذي حدا بالدارسين للتفريق بين المصطلحات وجعل بعضها بصرية وأخرى كوفية، فهذا أبو الطيب اللغوي (ت 351هـ) الذي يبدو من كتابه (مراتب النحويين) أنه مشايع للبصريين ومتعصب لهم ضدّ الكوفيين ينقل عن أبي حاتم السجستاني (ت 256هـ) نصاً يتهم فيه الكوفيين الذين عاشوا في بغداد بأنهم لا يوثق بروايتهم فيما يتعلق بكلام العرب، "... وإنما همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر: حروف الصفات، والعطف النسق، ومفاعيلن في العروض فعولان، ونحو هذا من التخليط"[22].

ويظهر من النص تعصب بعض البصريين للغوييهم، ومن ثم تجريد الكوفيين من أية مساهمة فعالة في تطور الدرس اللغوي، وليس لهم سوى مخالفة البصريين بوضع مصطلحات تختلف عن مصطلحاتهم.

ولكن بعض المحدثين أثبتوا أنّ معظم المصطلحات التي نسبها أبو الطيب وغيره إلى الكوفيين ما هي إلا أسماء / أو مصطلحات بصرية. ولعلّ هذا يدلنا على أنّ العلماء الأقدمين قد وضعوا أكثر من مصطلح لغوي/ نحوي، أو لربما وضع أحدهم مصطلح (الجر) مثلاً، ثم جاء آخر فوضع (الخفض)، فأخذ البصريون بالجر، ثم جاء بعض الكوفيين فأشاعوا الخفض في درسهم النحوي، فظن بعض الدارسين تبعاً لمقالة أبي الطيب التي يرويها عن أبي حاتم، أنّ الكوفيين قد تعمدوا مخالفة البصريين شكلاً لا مضموناً بتغيير، أو باتباع مصطلح يقل تداوله بين البصريين[23].

لحظ الدارسون في الدراسات اللغوية/النحوية شيوع المصطلحات البصرية ولا سيّما التي وردت في كتاب سيبويه، ولكنّ اللغويين المتأخرين ربما تصرفوا في النقل عن (الكتاب) وفسروا وأضافوا، غير أنهم ظلوا تلامذة مخلصين لشيوخهم البصريين أمثال الخليل وسيبويه. وسنضرب لذلك مثلاً وهو تعريف سيبويه ومن جاؤوا بعده لمصطلحي المعرب والمبني/ الإعراب والبناء.

يقول سيبويه في الإعراب والبناء: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية: وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه — وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب.

ثم يتابع، فيقول: "... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون". ثم يقول عن البناء وحركاته: "... وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنىً ليس غير، نحو: سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى"[24].

ويبدو من النص أنّ سيبويه قد استخدم المصطلحات ولكنه أطال في شرحها وتوضيحها، وتلقف تلامذته من أعلام البصريين كلامه فاختصروه، ووضحوه فقد عرف المبرد (ت 285هـ) المعرب بقوله: "والمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع..."[25].

ثم يأتي من بعده تلميذه ابن السراج (ت 316هـ) ليفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء بشكل أوضح، ويتجلّى ذلك في قوله في باب (الإعراب والمعرب والبناء والمبني): "الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة سميت خفضاً وجراً.

فإذا كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإذا كان مفهوماً نحو: "منذ" قيل مضموم، ولم يقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب..."[26].

ويعرف أبو علي الفارسي – تلميذ ابن السراج – الإعراب بأنّه "تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العامل. والبناء خلاف ذلك"، ثم يقول: "والأسماء على ضربين" معرب وغير معرب، فالمعرب ما كان متمكناً، وهو الذي لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه"[27].

ويلاحظ توافق تعريف مصطلحات حركات الإعراب والبناء، والمعرب والمبني في المصادر البصرية من لدن سيبويه – في الكتاب – حتى زمن أبي علي الفارسي – شيخ

ابن جني –. وقد نلاحظ أحياناً اختلاف بعض ألفاظ التعريف إلا أنها كلها تؤدي دلالة واحدة يرجع إلى الأصل الذي استقي منه التعريف، وهو في الغالب ما تناقله البصريون عن شيوخهم ولا سيّما الخليل بن أحمد، وما أورده سيبويه في الكتاب.

وعلى الرغم من توافق نقول البصريين عن شيوخهم في تعاريف المصطلحات اللغوية فإنّ بعض الدارسين المحدثين لحظوا أنّ في بعض المصادر القديمة اختلاف التعاريف المروية إلى حدّ التناقض، فها هو ذا الخوارزمي يذكر في سفره القيم (مفاتيح العلوم) عدداً من المصطلحات التي تتصل بأحوال الكلمة في وجوهها الإعرابية المختلفة ونسبها إلى الخليل بن أحمد، ومن هذه المصطلحات: "الرفع وهو ما وقع في أعجاز الكلم منوناً، نحو قولك: زيدٌ، والضمُّ وهو ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو قولك: يفعلُ"[28].

وقد عرض د. عبابنة لهذا التناقض في تعليقه الآتي: "وهذا الذي ذكره الخوارزمي يناقض ما ورد عن الخليل في كتاب سيبويه مناقضة تكاد تكون تامة، فقد استخدم الخليل مصطلح الرفع للكلمات المعربة سواء كان آخرها منوناً نحو: رجلٌ من قولك هذا رجلٌ، أم غير منون نحو: آخر من قولك: في الدار آخر، وسواء أكان إعرابها بالحركات كالمثالين المتقدمين، أم بالحروف وذلك نحو: أخوك من قولك: كأن عبد الله أخوك. وكان يطلق كلمة الرفع أيضاً على محل الكلمة من الإعراب إذا كان محلها الرفع وذلك نحو قوله: إن حبّذا اسم مرفوع"[29].

4/ المصطلح في القرن الرابع الهجري:

من المعلوم لدى مؤرخي العلوم في الثقافة العربية الإسلامية أن القرن الرابع الهجري قد شهد نهضة علمية في شتى أنواع العلوم، فامتزجت فيه الثقافات المتنوعة من يونانية وفارسية وعربية، ولذلك شهد هذا القرن مؤلفات اهتمت بتصنيف العلوم وترجمت لأهم العلماء واستخرجت المصطلحات فنسبتها إلى علومها وفنونها وإلى واضعيها إذا عرف هؤلاء الواضعون.

وبرز في هذا القرن صنفان متميزان كبيران للعلوم هما: العلوم العربية وهي علوم الفقه والكلام واللغة من نحو ولغة وآداب وتاريخ، والثاني العلوم غير العربية كالطب والهندسة والنجوم وغيرها[30].

ولعل من أبرز المصنفات في هذا المقام كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي الذي تظهر فيه بوضوح هذه القسمة الثنائية، فقد جمع الخوارزمي "2400 مصطلحا تقريباً، اعتمد في انتقائها على مجهوده الشخصي ويبدو لنا أنه قد اعتمد في تفسيرها على ثقافته كثيراً، وعلى النقل عن السابقين قليلاً، بحيث لم يرد في الكتاب إلا الخليل بن أحمد بإزاء بعض النقول، وما عدا ذلك فهو لا يحيل إلى مرجع إلا بعبارة (قيل) أو (قال) من دون أن يسبق ذكر لمن قال".

ويرى بعض الدارسين أن معالجة الخوارزمي للمصطلحات تعدّ الخطوات الأولى على طريق تقنين المصطلح العلمي "ذلك أن عصره لم يشهد تأليفاً لمعاجم المصطلحات العلمية التي تعد بالفعل المصادر التي تستقى منها عادة تعريفات الألفاظ لغوياً واصطلاحياً"[31].

ولحظ الدارسون كذلك "أنّ جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدّم بتقدّمه. وأمّا فيما يخص المصطلحات العلمية المحضة، لعلوم الطب والهندسة وغيرها أي المصطلحات العلمية غير العربية فإنها "لم تكن مستقرة في القرن الرابع الهجري فاقتضى تفسيرها بالمصطلحات والألفاظ الأعجمية"[32].

5/ أهم طرق وضع المصطلح:

أ– الاشتقاق:

ولعل أشهر تعاريفه وأجودها قول ابن دحية في "شرح التسهيل": "الاشتقاق أخْذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنىً ومادة أصلية وهيأةَ تركيبٍ لها، ليُدَل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيأة؛ كضارب من ضرب، وحذر من حذر"[33].

فالاشتقاق – إذاً – نزْع لفظة من لفظة أخرى؛ وتسمى الأولى مشتقًّا؛ والثانية مشتقا منه. ويشترَط أن يكون بينهما تناسبٌ في اللفظ والمعنى معاً. وقد أثير نقاش حادٌّ بين علماء العربية حول أصل الاشتقاق؛ بحيث ذهب البِصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل جميع المشتقات.

ويقسم علماء الصرف الاشتقاق إلى صغير، وكبير، وأكبر. فأما الاشتقاق الصغيرُ فيقتضي اتحاد المشتق والمشتق منه في الحروف وفي ترتيبها (مثل: كتب وكاتب)، وأما الاشتقاق الكبير[34] فيقتضي اتحاد اللفظتين المشتقة والأصلية في الحروف دون الترتيب (مثل: جبذ وجذب)، وأما الاشتقاق الأكبر فهو صياغة كلمة من أخرى على أن تكونا متفقتيْن في أكثر الحروف لا في جميعها؛ ومن أمثلته "الجمع بين اللفظين المتعاقبين اللذين يقعان على معنيين متعاقبين كأزّ وهزّ، ونعق ونهق، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يعكسه التباين اللفظي الطفيف من تباين معنوي طفيف"[35]. ويسمى الاشتقاق الأكبر في العربية كذلك "الإبدال" الذي أشار إليه أحمد بن فارس (ت 395 هـ) بقوله: "ومن سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض. ويقولون: مدحه ومدهه، وفرس رقل ورقن. وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء..."[36] يزعم علي القاسمي أن الاشتقاق الصغير هو "الأكثر إنتاجيةً وفاعلية في النمو المصطلحي"[37] لدى العرب.

ب– المجاز:

ويقصد به "التوسع في المعنى اللغوي لكلمة مّا لتحميلها معنى جديدا"[38]؛ أي العَمْد إلى ألفاظ ذوات معانٍ قديمة، واستخدامها للدلالة على مفاهيمَ جديدةٍ؛ بحيث يكون للفظة مدلول جديد ينسخ المدلول المندثر، أو مدلول جديد ينضاف إلى المدلول القديم. وتصبح الكلمة، في هذه الحالة، من "المشترك اللفظي" الذي يعني وجود مفردة واحدة بمعان عدة.

ويشرح عبد السلام المسدّي المجاز– باعتباره إحدى آليات الوضع المصطلحي– بقوله: "يتحرك الدالّ، فينزاح عن مدلوله، ليلابس مدلولا قائما أو مستحدَثا. وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية ... إذ يمد المجاز أمام ألفاظ اللغة جسورا

وقتية، تتحول عليها من دلالة الوضع الأول إلى دلالة الوضع الطارئ. ولكن الذهاب والإياب قد يبلغان حدا من التواتر يستقر به اللفظ في الحقل الجديد، فيقطع عليه طريق الرجوع..."[39].

وقد تم اعتماد هذه الآلية في وضع كثير من مصطلحات العلوم الشرعية الإسلامية. وهي تقوم على أساس العودة إلى تراثنا العلمي والمعرفي، والإفادة مما ينطوي عليه من اصطلاحات بعد فهرستها وتكشيفها. فـ"تراثنا هو ذاتنا؛ إذِ المستقبل غيب، والحاضر علميا لا وجود له، فلم يبقَ إلا الماضي الذي هو مستودَع الذات وخزّان الممتلكَات، بما لها وما عليها من ملحوظات وملاحظات"[40].

وللمجاز وجوه عديدة؛ منها "الاستعارة"، وهي استعمال اللفظ في غير معناه المألوف لوجود تشابه بين المعنيين، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى المألوف/الأصلي. ومنها "التعلق الاشتقاقي" الذي هو إحْلال صيغة محل صيغة أخرى؛ كأنْ نطلق المصدر على اسم المفعول[41].

ومن أمثلة المصطلحات العربية الموضوعة بهذه الآلية نذكر الصيام، والقاطرة، والطيارة. فالمصطلح الأول يدل في أصل الوضع اللغوي على معنى الإمساك مطلقا، ثم وسّع مدلوله ليحمل معنى جديدا؛ وهو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. والمصطلح الثاني كان يطلق على الناقة التي تتقدم قطيع الإبل، وأصبح في الاستعمال الحديث يدل على الآلة التي تجر عربات القطار على السكة الحديدية. والمصطلح الثالث أطلق في الأصل اللغوي العربي على الفَرس شديدِ السرعة، وصار الآن ينصرف للدلالة على وسيلة الطيران المعروفة.

وبالرغم من تعدد وسائل وضع المصطلح، فإنّ المجاز ما انفكّ يشكل إحدى أهم هذه الوسائل التي تُعتمد في تسمية المفهومات الجديدة. يقول جميل الملائكة: "أما مجال توسيع معنى اللفظ العربي بالخروج من حقيقته إلى المجاز، فكان وما زال من أوسع الأبواب في إغناء اللغة العربية"[42].

ج– التعْريب:

ويطلق في اللغة العربية على معاني التبيين، والتهذيب، وتلقين العربية، وإحلال اللفظ العربي محل اللفظ الأجنبي... يقول ابن منظور المصري: "(...) قال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحدٌ، وهو الإبانة... وعرب منطقه؛ أي هذبه من اللحن... وعرّبه: علمه العربية ... وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوّه به العرب على منهاجها؛ تقول: عربته العرب، وأعربته أيضا، وأعرب الأعْتم، وعرب لسانه– بالضمّ– عُروبة؛ أي صار عربيا... والتعريب: أن يتخذ فرسا عربيا ... ابن الأعرابي: التعريب: التبيين والإيضاح"[43].

ولكلمة "تعريب" في الميدان الاصطلاحي معانٍ عدة، حصرها د.علي القاسمي في أربعةٍ رئيسة، يمكن أن نرتبها من الخاص إلى العام على النحو الآتي[44]:

* التعريب هو نقل اللفظ (ومعناه) من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية كما هو دون إحداث أي تغييرٍ فيه (الدخيل)، أو مع إحداث بعض التغيير فيه انسجاماً مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية (المعرَّب).
* التعريب هو نقل معنى نصّ من لغة أجنبية إلى اللغة العربية[45]. ويقابله "التعْجيم" الذي ينصرف مدلوله إلى نقل الأثر من اللغة العربية إلى اللغة الأجنبية.
* التعريب هو استخدام اللغة العربية في الإدارة أو التدريس أو كليهما.
* التعريب هو جعْل اللغة العربية لغةَ حياة الإنسان العربي كلِّها. ويعد هذا الأمرُ أنجعَ سبيل إلى تحقيق النهضة والتنمية المنشودتيْن، إذ "لم يسجل التاريخ قط أنّ أمة حققت التنمية والتقدم الحضاري الحقيقي بلغة غيرها من الأمم"[46]. ثم إن "العالم لن يستمع إلى أمة تتحدث بلسان غيرها – كما قال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لشعبه المتعلم في تحذيره له من طغيان اللغة الإنجليزية"[47]. وهذا ليس معناه الدعوة إلى الانطوائية والتَّزمُّت، بل إن الانفتاح على اللغات الأخرى (العالمية منها خاصةً) أمر مهم وضروري. يقول الباحث التونسي محمد ديداوي:"إنّ التعريب ضرورة قومية، وتأكيد للهُوية الثقافية والحضارية، وفيه بلورةٌ للذاتية. كما أنّه لا ينتفي معه وجود لغات أخرى يُستعان بها ويستفاد منها، تتكامل مع اللغة القومية"[48].

ومما لا ريبَ فيه أنّ للتعريب في الوقت الحاضر أهميةً عظمى. ذلك بأنّه يسْهم في توحيد كلمة الأمة العربية، وإقامة جسْر بين الماضي والحاضر والمستقبَل، وتأكيد الهُوية الحضارية لهذه الأمة... وبناءً على هذا، يتفق المثقفون العرب – اليومَ – على أنّ التعريب ضرورة ملحة، وليس ترفا ثقافيا[49].

د– الترجمة:

ويُراد بها في المعاجم اللغوية العربية جملةُ معان، منها: التفسير، والإيضاح، والنقل. يقول ابن منظور: "التُّرْجمان والتَّرْجمان: المفسّر، وقد ترجمه وترجم عنه،... ويقال: قد ترجم كلامه، إذا فسره بلسان آخر"[50]. وجاء في "المعجم الوسيط": "ترجم الكلام: بينه ووضحه، وكلام غيره وعنه: نقله من لغة إلى أخرى، ولفلان: ذكر ترجمته"[51].

والترجمة في الاصطلاح النقدي – عموماً – هي نقل محتوى نص من لغة إلى أخرى[52]. وقد ورد في "معجم اللسانيات" الذي ألفه جون دوبْوا ورفاقُه ما يلي: "ترجمة [النص]؛ أي نقله من لغته الأم (لغة مصدر / Langue source) إلى لغة أخرى (لغة هَدَف / Langue cible)، مع مراعاة التكافُؤات السيميائية (أو الدلالية) والأسلوبية"[53].

وتُقسَّم الترجمة إلى أنواع متعددة ومتنوعة تبعاً لتنوع المعايير والاعتبارات المعتمَدة في تقسيمها. وهذا الأمر عولج قديما وحديثا أيضا، ولدى العرب والعجم على حد سواءٍ. وقد ذكر صاحب الكشكول عن الصلاح الصفدي أن للترجمة في النقل طريقتين رئيستيْن إحداهما طريقة يوحنّا بن البطريق وغيره، وتقوم على أساس أن يَنْظر المترجِم إلى كلمة من الكلمات اليونانية ومدلولها، فيجيء بمفردة من الكلمات العربية ترادفها مدلولا، فيثبتها ويعامل الأخرى بالطريقة نفسِها، حتى يأتيَ على جملة ما يريد ترجمته ... والطريقة الثانية هي طريقة حنين بن إسحاق والجوهري وأمثالهما، وتقتضي أن يأتي المترجم بالجملة الأجنبية فيحصّل دلالتها في ذهنه، ثم يعبر عنها في لغته بجملة تطابقها معنىً. ولا ريب في أن الطريقة الثانية أجود من الأولى وأنجع. ويقسم كاتفورد الترجمة باعتبار الإطلاق والتقييد إلى ترجمة كاملة، وترجمة مقيدة. ويرى أنّ الأولى تمسّ النص كاملا، والثانية تستدعي "أن يستبدل

بمواد نص في (ل.م.)[54] ما يقابلها من مواد في مستوى واحد فقط؛ أي: ترجمة تنفذ على المستوى الصوتي أو الخطي، أو على أحد المستويين: القواعد أو المفردات المعجمية"[55].

ويُهِمنا في هذا المقال أن نعرّف بـ"ترجمة المصطلح" بوصفها صورةً من صور النشاط الترجمي التي حظيت باحتفاء عديدٍ من الباحثين في الوقت الحاضر. وقد حدَّدها بعضُهم بأنها "تعويض (إبدال) مصطلح (تمثيل) من نص ينتمي إلى لغة ما بمصطلح آخر (معادل أو مقابل) من لغة أخرى"[56]. ويقصد بها في الثقافة العربية "نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخيَّر المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي"[57].

ولتكون هذه الترجمة مستحسَنةً وجيدة، لا مناصَ من توفر جملة من الضوابط والشروط؛ من ذلك ضرورة أنْ يكون المترجم عارفا باللغة المصدر واللغة الهدف معاً ووجوب ربط المصطلح المترجَم بالبنية الثقافية التي ظهر فيها[58]. وينبغي للمترجم أن يحرص على ملاءمة المصطلح المنقول للغة المنقول إليها؛ اتّقاءَ نفور الناس منه، وضماناً لسيْرورته (بالسِّين) وتقبُّل الجمهور له. يقول المسدّي:"إن المصطلح النقدي تزداد حظوظ مقْبُوليته في التداخل والتأثير كلما توفرت فيه مقوِّمات المواءَمة الإبداعية"[59]. ويُشترَط في ترجمة المصطلح– كذلك– الأمانة، والدّقة... وعِلاوة على ما ذُكر، هناك شروط كثيرة تتصل بشخْص المترجِم. وقد أثبت محمد ديداوي في كتابه عن علم الترجمة عدداً منها[60]... وحتى تكون الترجمة العربية بهذه الصورة، والمترجِم العربي بهذا الشكل، فإنّه من اللازم العمل على إعداد المترجمين العرب إعدادا علميا متكاملا؛ ليكونوا قادرين على الإسهام في نهضة أمتنا، والرُّقي بها في مدارج الحضارة. وقد نصَّ "المؤتمر العلمي الأول للمترجمين العرب" الذي انعقد في بغداد أيام 28– 29– 30 مارس 1988، على هذا الإجراء الإعدادي في توصيته السادسة[61]...

تلكم –إذاً– بعضُ شروط الترجمة الجيدة، والتي تعد الميزان الذي يجب أن تُعرَض عليه الترجمات، قبل الإقرار بجودتها أو رداءتها. يقول محمد رشاد الحمزاوي في هذا الصدد: "فلا يمكن أن نقرّ على العموم وجود ترجمة صائبة وترجمة خاطئة، إلا إذا تقيّدنا بمعطياتٍ وقوانينَ

جماعيةٍ، تستوجبها التجربة والتطبيق"[62]... ورغم هذه الضوابط والجهود المبذولة في مضمار الترجمة، فإنّ الترجمة إلى العربية مازالت محدودة، وما زالت ثمة صعوباتٌ جمة تقف في طريقها وتعرقل سيرها. ومن هذه الصعوبات ما أشارت إليه الأستاذة نجاة المطوع في قولها: "إنّ الترجمة إلى العربية لا تزال تفتقر إلى البرامج على المستويين القطري والقومي، كما أنها لم تبن على دراسة الواقع الراهن بلغة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والآفاق المستقْبَلية في الوطن العربي، ولم تتسع لتلبية متطلبات العصر، ودرجة النضج عند القارئ"[63].

هـ – النحت:

ويعرَّف بأنه "انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه"[64]. ويجعله بعضُ الدارسين صنفا من أصناف الاشتقاق ويسمّونه "الاشتقاق الكُبَّار"؛ وهو إما اسمي (ك"جلمود" المنحوت من فعليْ "جمد" و"جلد")، وإما وصفي (ك"ضبطر" من "ضبط" و"ضبر")، وإما فعلي (ك"حَوْقَل"؛ أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله)، وإما حرفي (ك"لن" المنتزعة من حرف النفي "لا" وحرف الاستقبال "أن")، وإما تخْفيفي (ك" بلعنبر" من "بني العنبر") ...

وقد اختلفت وجهات نظر اللغويين العرب بشأن نجاعة آلية النحت هذه في تطوير اللغة العربية مصطلحياً. بحيث ذهبت طائفة منهم إلى أن العربية عرفت النحت منذ القدم وأفادت منه في وضع كثير من ألفاظها الوظيفية، وألحت على أهمية استخدام هذه الآلية لاسيما في نقل المصطلحات الأجنبية المشتمِلة على الصدور واللواحق. ورأى دارسون آخرون كُثْرٌ أنّ العربية لغة اشتقاقية وليست إلْصاقية، وأن إفادتها من النحت قليلة، ونادوا بعدم التوسع في استخدامه في وضع المصطلحات العربية الجديدة؛ لأنه "يتنافى مع الذوق العربي، ولأنّ المنحوت يطمس معنى المنحوت منه"[65].

وعلى العموم، فإنّ الاعتماد على وسيلة النحت في توليد المصطلح العربي الجديد قليل، ولا يُلجأ إليها إلا عند الاقتضاء. ولعل من أبرز ميزات النحت الاقتصاد اللغوي ذلك بأنه يعمِد إلى اختزال لفظين أو أكثر في تركيبٍ واحد.

هذه الآليات الخمسُ تعدّ الوسائل الرئيسةَ المعتمَدة في وضع المصطلحات الجديدة على الصعيد العربي. وقد بدأ هذا الوضع بجهود أفراد، قبل أن تظهر إلى الوجود هيآتٌ كان لها إسهام في خدمة العربية مصطلحياً؛ وفي مقدمتها مجمع اللغة العربية بدمشق (1919) ومجمع اللغة العربية بالقاهرة (1932)، والمجمع العلمي العراقي (1947)، ومجمع اللغة العربية الأردني (1976). ولكننا نلاحظ جليا أنّ صوغ المصطلح العربي "غير منوط بأية هيئة من الهيئات، بل هو عمل مشاع متروك لمبادرة الأساتذة الجامعيين ورجال العلم والثقافة والأدب والصحافة والترجمة. وهذا ما يسبب التباين، ويستدعي التنسيق والتوحيد"[66].

إنّ المصطلح النقدي يمر بمراحلَ متعاقبة قبل أن يستقرّ نهائياً. ويسهم الاستعمال بشكل حاسم في رواج المصطلح المولَّد وانتشاره بين الناس، بل إنه يعد العنصر المتحكم في حياة هذا المصطلح أو انمِحائه. يقول المسدي شارحاً هذا الأمر: "المصطلح يُبتكَر، فيوضع ويبثّ، ثم يُقذَف به في حلبة الاستعمال؛ فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمَّحي. وقد يُدْلَى بمصطلحيْن أو أكثر لمتصوَّر واحد، فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في "سوق" الرواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه، ويتوارى الأضْعف"[67].

ويعدّ سكّ المصطلح، والاتفاق عليه في المآل، واعتماده في المجال التداولي "تعبيراً عن اللحظة التي يتحقق فيها للعقل انتصاره المبني على صحة تصوره ومقدرته على تحديد العلاقة بين الدال والمدلول، وفرض المفاهيم على الأشياء"[68].

خاتمة:

شغلت قضية المصطلح اهتمام المفكرين العرب في التراث العربي بزخمه وامتداده، وكان لهذا الاهتمام أسباب موضوعية وخصوصيات مرجعية، والظاهر أن الجهود العربية في خدمة المصطلحية العربية التراثية تشكل معالم نظرية استغرق بناؤها زمناطويلا، وربما كان المتكلمون أول من اعتنى بهذا المجال المعرفي ويبدو أنّ من أسباب الاهتمام بالمصطلح الاتصال بالثقافات الأجنبية اليونانية والفارسية والهندية والسريانية وهذا ما دفع بالمفكرين على اختلاف تخصصاتهم إلى الاهتمام بمساءلة اللسان منتهجين عدة طرق منها: الاشتقاق والنحت والتوليد والتعريب والمجاز. وهذا الذي جعلهم يهتمون بالمصطلح وصناعته انطلاقا مما قدمه القدماء.

الهوامش والإحالات:

(1)– عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 119–121.

(2)– أحمد بن علي القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، محمد حسين شمس الدين، (بيروت دار الكتب العلمية ودار الفكر، 1987).

(3)– التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع (القاهرة: 1963) ص 1.

(4)– علي بن محمد الجرجاني، التعريفات (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1983) ص 28.

(5)– أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري (دمشق، مؤسسة الرسالة 1992) ص 129.

(6)– الزبيدي، تاج العروس، تحقيق مصطفى حجازي (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) مادة صلح.

(7)– أحمد مطلوب، في المصطلح النقديّ (بغداد : المجمع العلمي، 2002) ص 8.

(8)– إشارات إلى مسألة علم المصطلح وتطوره، عباس عبد الحليم عباس، مجلة الثقافة العربية، العدد: 3 السنة: 17، شعبان، رمضان 1399 هـ/ مارس 1990م، ص: 87.

(9)– الرد على المنطقيين لابن تيمية، ص: 66، نقلا عن عبد العزيز المطاد: مناهج البحث في المصطلح ص: 21.

(10)– نقلا عن عباس عبد الحليم عباس، إشارات إلى مسألة علم المصطلح وتطوره، ص: 87.

(11)– المصطلحية العربية المعاصرة (التباين المنهجي وإشكالية التوحيد)، ص: 161.

(12)– مناهج البحث في المصطلح، ص: 20.

(13)– الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده، ص: 142.

(14)– مناهج البحث في المصطلح، ص: 19.

(15)– إشارات إلى مسألة علم المصطلح وتطوره، ص: 89.

(16)– انظر: جعفر عبابنة، مكانة الخليل في النحو العربي، ص 157 وما بعدها.

(17)– مطلوب، المرجع السابق، ص 1900.

(18)– عبابنة، المرجع السابق، ص 173–176.

(19)– انظر أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص 436–437.

(20)– المرجع نفسه، ص 207، و ص 242.

(21)– انظر: المخزومي، المرجع نفسه، ص 256–258 .

(22)– انظر: السيرافي، مراتب النحويين، ص 125.

(23)– انظر: سعيد جاسم الزبيدي، المرجع السابق، ص 7.

(24)– كتاب سيبويه، ج1، ص 13–15.

(25)– المبرد، المقتضب، 141/1 وما بعدها.

(26)– ابن السراج، الأصول في النحو، 45/1.

(27)– الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العسكرية، ص 229–230.

(28)– الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، مفاتيح العلوم، ص 62–66.

(29)– مرجع سابق، ص 158–159، وانظر كتاب سيبويه، 247/1، 280/1، 302/1.

(30)– انظر: د. إحسان عباس، تصنيف العلوم عند العرب، محاضرة في مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الأول 1983م.

(31)– شاهين، مرجع سابق، ص 171.

(32)– مطلوب، مرجع سابق، ص 190، وانظر ص 198–199.

(33)– "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" للسيوطي (ت 911 هـ)، تح: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل (بيروت)، د. ت، 1 / 346.

(34)– ويسمى أيضا "القلب".

(35)– "الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده"ليحيى جبر، اللسان العربي، ع36، 1992، ص151

(36)– "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها" لابن فارس، تح: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف (بيروت)، ط1 (1993)، ص: 209.

(37)– "مقدمة في علم المصطلح" للقاسمي، ص: 98.

(38)– "دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب" لشحادة الخوري، تق: عبد الكريم اليافي، دون طبعة ودون تاريخ، 1 / 174.

(39)– "قاموس اللسانيات" للمسدي، ص : 44 – 45.

(40)– "نظرات في المسألة المصطلحية" للبوشيخي، بحثٌ شارك به صاحبه في مؤتمر "قضايا المصطلح" الذي نظمته جامعة تشرين باللاذقية (سوريا)، أيام 28 – 29 – 30 أبريل 1998، ص: 3–4.

(41)– "مصطلحات النقد العربي..." للبوشيخي، ص: 80 – 81.

(42)– نقلا عن مقال يحي جبر "الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده"، ص : 151.

(43)– "لسان العرب"، مادة "عرب"، 1 / 588 – 589 – 590.

(44)– "مقدمة في علم المصطلح"، ص : 130 – 133.

(45)– الملاحَظ أنّ التعريب بهذا المعنى يرادف" الترجمة".

(46)– "التعريب والتنمية" لمصطفى محسن، سلسلة "شراع"، طنجة، ع 56، يونيو 1999، ص: 66.

(47)– "تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها" لمحمد جابر الأنصاري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت)، ط 1 (1992)، ص : 203.

(48)– "علم الترجمة بين النظرية والتطبيق" لمحمد ديداوي، دار المعارف للطباعة والنشر (سوسة/ تونس) ط 1 (1992)، ص: 455.

(49)– للاستزادة، يمكن الرجوع إلى مقالة "المسألة التعريبية في الوطن العربي" لفريد أمعضشو، مجلة "المنهل" ع 594، مج 66، دجنبر 2004/ يناير 2005، ص: 110 – 117.

(50)– "لسان العرب"، 3 / 47.

(51)– "المعجم الوسيط"، إعداد مجمع اللغة العربية القاهري، 1 / 83.

(52)– "نظرية لغوية في الترجمة" لكاتفورد، تر: د. خليفة الغرابي و د. محيي الدين حميدي، مراجعة: د. عيسى العاكوب، معهد الإنماء العربي (بيروت) ، ط1 (1991)، ص : 33.

(53)– Dictionnaire de linguistique, J. Dubois et Autres, Librairie Larousse, Paris, 1973, P: 490.(بتصرف) –

(54)– أي: لغة مصدر.

(55)– "نظرية لغوية في الترجمة" لكاتفورد، ص: 36.

(56)- Dictionary of language and linguistics, Hartman & Stork, ed. AMSTRDAM, 1972, P : 713.

(57)– "مقدمة في علم المصطلح"، ص : 101.

(58)– "إنتاج الدلالة الأدبية" لصلاح فضل، مؤسسة "مختار" للنشر والتوزيع (القاهرة)، ط 1 (1987) ص: 103.

(59)– "المصطلح النقدي" للمسدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع (تونس)، ط1 (أكتوبر 1994)، ص : 21.

(60)– "علم الترجمة بين النظرية والتطبيق"، ص: 162.

(61)– نص هذه التوصية هو: "يوصي المؤتمر بأهمية إعداد المترجم العربي إعدادا علميا جيدا، وإعطائه قدرا أكبر من الاهتمام بما ينسجم ودوره الإبداعي في النهوض الحضاري للأمة العربية". من كتاب "علم الترجمة..."، م. س، ص: 485.

(62)– "المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)" لمحمد رشاد الحمزاوي دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط 1 (1986)، ص: 47.

(63)– "آفاق الترجمة والتعريب" لنجاة عبد العزيز المطوع، مجلة "عالم الفكر"، الكويت، ع 4، مج 19 1989، ص: 9.

(64)– "مقدمة في علم المصطلح"، ص : 102. – "دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب" لشحادة الخوري، 1 / 174. – "المعجم الأساسي – لاروس"، أشرفت على طبعه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1 (1989)، ص: 16.

(65)– " مقدمة في علم المصطلح"، ص : 103.

(66)– "دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب"، ص: 175.

(67)– "قاموس اللسانيات"، ص: 27.

(68)– "سلطان المصطلح – سلطان المعرفة وتكريس اللوغوس" لسعيد السريحي، مجلة "علامات في النقد"، جدة، ج 30، مج 8، دجنبر 1998، ص: 128.